حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 296 الثلاثاء 4 يناير 2022

في اجتماعه أمس مع المجموعة الوزارية الاقتصادية

السيسي يوجه بتعزيز كفاءة منظومة المساندة التصديرية وتوسيع قاعدة المستفيدين

حابي

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي أمس مع المجموعة الوزارية الاقتصادية؛ لاستعراض المؤشرات الأساسية للاقتصاد المصري خلال عام 2021 وموقف الميزان التجاري والصادرات والواردات، فضلًا عن التعاون التنموي مع الشركاء الدوليين.

واستعرض الاجتماع إحصائيات التجارة الخارجية والميزان التجاري، حيث سجلت صادرات الدولة زيادة قدرها 27% لتبلغ نحو 31 مليار دولار خلال عام 2021، وهو حجم الصادرات الأضخم في تاريخ الاقتصاد المصري.

كما تناول أبرز القطاعات التي عززت التصدير للخارج، والتي تمثلت في المنتجات الكيماوية ومواد البناء والصناعات الغذائية والسلع الهندسية والإلكترونية والحاصلات الزراعية والملابس الجاهزة، فضلًا عن عرض التوزيع النوعي لأكبر المجموعات السلعية بهيكل الواردات المصرية، والمستهدف تشجيع الاعتماد على توطين الصناعة بها.

ووجه الرئيس السيسي بتعزيز كفاءة منظومة المساندة التصديرية، وتوسيع قاعدة المنتجات المستفيدة من برامجها، مع التركيز على القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

واطلع الرئيس على الموقف التنفيذي لمبادرة "الرواد الوطنيين"، والتي تهدف إلى المساهمة في إحلال الواردات وتعميق المنتج المحلي من خلال الترويج للصادرات المصرية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي المبادرة التي يتم تنفيذها تحت إشراف البنك المركزي ومن خلال بنك مصر والبنك الأهلي بالتعاون والتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة.

وفيما يتعلق بالتعاون مع شركاء التنمية على مستوى العالم، استعرض الاجتماع موقف اتفاقيات التمويل التنموي الميسر لدعم الأولويات الوطنية للتنمية، حيث بلغ إجمالي حزم التمويل لمختلف قطاعات الدولة في عام 2021 نحو 10.2 مليارات دولار، بما في ذلك الإسكان والبيئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والنقل والتعليم والطاقة والصحة والزراعة والري.

كما تناول العرض المنح المقدمة لمختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص في عدد من المجالات أهمها التعليم والإسكان الاجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي ودعم الشركات الناشئة، فضلًا عن الاتفاقيات الإطارية مع فرنسا وإسبانيا والصين لتعزيز التعاون الاقتصادي والمساهمة في دعم المشروعات ذات الاولوية للدولة.

ووجه الرئيس السيسي بتعزيز توافق التمويلات التنموية المختلفة مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة في مختلف القطاعات في إطار رؤية مصر 2030، فضلًا عن التدقيق والمتابعة الشخصية المنتظمة من قبل الوزراء للمشروعات التنموية والتدخل الفوري لتذليل أي تحديات أو معوقات، وذلك لضمان تحقيق النتائج المرجوة والاستفادة.

وقال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، السفير بسام راضي، إن الاجتماع استعرض أيضًا محاور رؤية الدولة لتحقيق مزيد من تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مع عرض أبرز المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بنشاط القطاعين العام والخاص في مصر ومساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي.

حضر الاجتماع: الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وطارق عامر محافظ البنك المركزي، والدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي، والدكتور محمد معيط وزير المالية، وهشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، ونيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، واللواء محمد أمين مستشار رئيس الجمهورية للشؤون المالية.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

250 مليون دولار حدًا أدنى للاستثمارات لحفر 33 بئرًا

7 شركات تقتنص أول مزايدة رقمية للبحث عن البترول والغاز

حابي

أعلن المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية ترسية 8 مناطق للبحث عن البترول والغاز (منطقتين بالبحر المتوسط و4 مناطق بالصحراء الغربية ومنطقتين بخليج السويس) لصالح 7 شركات، وذلك ضمن أول مزايدة رقمية عالمية سبق وأعلنت عنها كل من الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج.

ضمت قائمة الشركات السبع كلًا من: إيني وبي بي وأبكس إنترناشيونال وإنرجين إيجيبت وإينا نافتا وسيبترول وشركة يونايتد إنرجي بإجمالي مساحات تقدر بنحو 12.3 ألف كم 2 بعد أدنى للاستثمارات في فترات البحث تقدر بنحو 250 مليون دولار وذلك لحفر 33 بئرًا كحد أدنى، هذا بالإضافة إلى 23.7 مليون دولار منح توقيع.

أشار المهندس طارق الملا أنه في ظل الظروف العالمية الراهنة والمرتبطة بجائحة كورونا فقد حققت تلك المزايدة نتائج إيجابية تسفر عن ضخ مزيد من الاستثمارات خلال الفترة القادمة.

وقد ساهمت بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج في التيسير على الشركات العالمية في الاطلاع على جميع البيانات الجيولوجية والجيوفيزيقية لكل المناطق متمثلة في نحو 42 مسحًا سيزميًا ثلاثي الأبعاد وما يقرب من 2894 مسح سيزمي ثنائي الأبعاد ونحو 118 بئرًا.

منها تبسيط إجراءات الحصول على وحدات بالمجمعات الجديدة

إنهاء 30 من 100 إجراء لتحفيز الصناعة

حابي

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا أمس؛ لاستكمال متابعة خطوات تنفيذ 100 إجراء مقترح لتحفيز قطاع الصناعة، وذلك بحضور نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والمهندس محمد عبد الكريم، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة.

وأكد مدبولي، في مستهل الاجتماع، أن الدولة تعول على قطاع الصناعة ليقود قاطرة نمو الاقتصاد المصري خلال المرحلة المقبلة، ومن ثم فهناك ضرورة ملحة للإسراع بخطوات تنفيذ 100 إجراء المقترحة لتحفيز هذا القطاع.

من جانبها، قالت وزيرة التجارة والصناعة إنه تم تقسيم الإجراءات المئة إلى مدد زمنية؛ من أجل إتاحة الفرصة للمراجعة والوقوف على معدلات الأداء بشكل دوري، بحيث تكون قصيرة الأجل وتتضمن 58 إجراء، ومتوسطة الأجل وتتضمن 33 إجراء، وطويلة الأجل وتتضمن 9 إجراءات.

كما نوهت إلى الانتهاء من 30 إجراء تضمنت زيادة دعم الهيئة القومية لسلامة الغذاء، ورفع الكفاءات الفنية بها، بما يسهم في تيسير عمليات التصدير، وتوسيع نطاق الاستفادة من المجالس التصديرية القائمة لتشمل الصناعات الغذائية الصغيرة، خاصة منتجي صناعات منتجات الألبان، ووضع آليات لتحفيز صغار المنتجين على الانضمام لذلك المجلس.

وأضافت الوزيرة أنه تم كذلك الانتهاء من تفعيل لجان الفحص المشترك بالموانئ والمنافذ الجمركية، وربطها إلكترونيًا بجهات الاختصاص التابعة، فضلًا عن تبسيط نظام التكويد والتراخيص وإصدار الشهادات الزراعية بسهولة، وتقليل الجهات المتعامل معها وتقريبها من المزارع، وتعميم منظومة تداول القطن على محافظات الجمهورية كافة.

وأشارت الوزيرة إلى الانتهاء أيضًا من تفعيل دور برامج مركز تحديث الصناعة التي تستهدف تطوير المصانع، بما يسهم في تشجيع الشركات المستثمرة على زيادة نسبة المكون المحلي، ووضع حزم تشجيعية للصناعات المغذية لزيادة نسب المكون المحلي.

كما تم تبسيط إجراءات الحصول على وحدات بالمجمعات الصناعية الجديدة التي تم طرحها وخفض التكاليف ذات الصلة بعمليات التقييم ودراسات الجدوى، والتعاون مع مراكز التصاميم الدولية والاستفادة من خبرات المصممين ذوي السمعة العالمية لتطوير الإنتاج بما يتناسب مع أذواق الأسواق المستهلكة، وتفعيل دور المراكز التكنولوجية.

كما نوهت جامع إلى الانتهاء من إجراءات تعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز البحوث مع القطاع الخاص؛ لإنشاء وتفعيل المراكز البحثية الخاصة في المناطق الصناعية الجديدة، وإنشاء التجمعات الابتكارية في القطاعات ذات الأولوية، وتعزيز استفادة الصناعات الإلكترونية ومنتجاتها من حوافز برنامج تنمية الصادرات، وميكنة صندوق تنمية الصادرات؛ من أجل تسريع إجراءات رد المساندة التصديرية.

وتضمنت الإجراءات المنتهية أيضًا التوسع وتسهيل أعمال شركات ضمان مخاطر التصدير، وتعزيز عمليات فتح فروع للبنوك في الدوائر الجمركية، وإنشاء فروع صغيرة للبنوك بالمحافظات والمناطق النائية، فضلًا عن تفعيل تخصيص نسبة لا تقل عن 20% من المشتريات الحكومية لصالح المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتفعيل إعفاء المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من ضريبة الأرباح الرأسمالية في حالة بيع الآلات والمعدات واستخدام العائد في شراء آلات ومعدات جديدة.

كما جرى إعداد دليل إجراءات لتحويل المشروعات من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، فضلًا عن اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للمساعدة في المحافظة على المشروعات التراثية.

وفي ختام الاجتماع، شدد رئيس الوزراء على ضرورة متابعة تنفيذ جميع الإجراءات المقترحة، مؤكدًا أنه سيتم استمرار متابعة هذا الملف الحيوي بصفة دورية؛ حتى يتسنى الانتهاء في أقرب وقت ممكن، والاستفادة من كل الإجراءات لتحفيز قطاع الصناعة.

51 صفقة بقيمة تخطت 235 مليار جنيه خلال 2021

البنك الأهلي الأول محليًا وإفريقيًا كوكيل ومرتب رئيسي ومسوق للقروض المشتركة بقائمة بلومبرج

حابي

اقتنص البنك الأهلي المصري المركز الأول لأفضل بنك في السوق المصرفية المصرية والإفريقية عن أدوار وكيل التمويل والمرتب الرئيسي ومسوق القروض المشتركة خلال عام 2021، بحسب نتائج التقييم السنوي الذي أعدته مؤسسة بلومبرج العالمية.

كما أظهرت النتائج أيضًا حصول البنك الأهلي المصري على المركز الثالث كوكيل تمويل ومرتب رئيسي والمركز الرابع كمسوق للقروض المشتركة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ بعد عدد من البنوك ومؤسسات التمويل الدولية.

وتمكن البنك الأهلي المصري من إدارة 51 صفقة تمويلية، وهو أكبر عدد صفقات تم ترتيبها وإدارتها في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وذلك بقيمة إجمالية تخطت 235 مليار جنيه خلال عام 2021.

وأكد هشام عكاشة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، أن نتائج التقييم بمثابة شهادة من مؤسسة دولية وتعكس سعي البنك لتوفير الاحتياجات التمويلية للمشروعات الكبرى، خاصة القومية بمختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل النقل، الزراعة، الصناعة، البنية التحتية، التعليم، البتروكيماويات والتطوير العقاري.

وقال يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري إن البنك الأهلي المصري يولي صفقات القروض المشتركة عناية فائقة مستندًا في ذلك إلى شبكة العلاقات القوية والمتنامية التي تربط البنك بالبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية.

وأكد شريف رياض، الرئيس التنفيذي للائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري، أهمية التعاون الفعال والمثمر مع جميع البنوك المصرية الأخرى الذي يعكس أيضًا التفاهم والتناغم وقوة العلاقة بين البنوك كافة العاملة في مصر وقدرة القطاع المصرفي على توفير السيولة النقدية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وقال أحمد السرسي، رئيس قطاع تمويل القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري، إنه رتب خلال عام 2021 العديد من القروض المشتركة بآجال مختلفة تتراوح بين 3 إلى 12 سنة؛ لتمويل الاحتياجات المتنوعة لعدد من العملاء مثل تمويل المشروعات الجديدة، تمويل التوسعات للشركات القائمة وإعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية، وذلك في قطاعات البتروكيماويات والزراعة والكهرباء والنقل والتمويل العقاري.

هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري

يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري

شريف رياض الرئيس التنفيذي للائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري

أحمد السرسي رئيس قطاع تمويل القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- سوناطراك الجزائرية تخطط لاستثمار 40 مليار دولار حتى عام 2026
- جونسون: المستشفيات ستتعرض لضغوط خلال الأسابيع المقبلة بسبب فيروس كورونا
- الحكومة تنتهي من إعداد مسودة الكود الموحد للجهات المتعاملة مع اليخوت السياحية
- رئيس هيئة قناة السويس: زيادة رسوم العبور 6% ترفع الإيرادات 400 مليون دولار
- 3 فبراير أول اجتماع للجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي في 2022